مجلة الروائز
ISSN: 2602-5914/ EISSN: 2716-9596
المجلد:05 العدد: 01 (السنة: 2021) ص ص: [313-338]

المعاش النفسي للمرأة الجامعية المعنّفة في علاقتها الزوجية

ـ دراسة إكلينيكية لخمس حالات ـ

Psychic experience of the abused university woman in her marital relationship

Clinical study of five cases.

نسيمة بوباكور*
مخبر الاختبارات النفسية و المدرسية و المهنية- جامعة -باتنة1- nassima.boubakour@univ-batna.dz
صالحي حنيفة
مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق- جامعة باتنة1- hanifa.salhi@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال:2021/04/30 **تاريخ القبول: 2021/06/09**

ملخص:
هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على المعاش النفسي للمرأة الجامعية المعنفة في علاقتها الزوجية، و معرفة تقيّيمها لزواجها و السبب في العنف و مدى تقبلها أو رفضها لهذا العنف و الطريقة المتبعة في الرفض. و قد تم إتباع المنهج الإكلينيكي حيث تمت دراسة خمس حالات و هذا باستخدام مقابلة نصف موجهة و اختبار T.A.T. و قد توصلت الدراسة إلى أن الزوجة الجامعية المعنفة تقيم زواجها تقييما سلبيا كما أنها ترجع سبب العنف إلى نظرة المجتمع السلبية للمرأة و ترفض العنف لكن بطريقتها الخاصة سواء بالانفصال أو بتبرير سلوك الرجل.
الكلمات المفتاحية: العنف؛ المعاش النفسي؛ الزواج؛ المرأة الجامعية.

Abstract:
The current study aimed at identifying the psychic experience of the abused university woman in her marital relationship, knowing her assessment of her marriage, the cause of violence, the extent to which she accepts or rejects this violence and the method of rejection. The clinical approach was followed, with five cases studied using a half-guided interview and testing TAT. The study found that the violent university wife evaluates her marriage negatively. They also attribute the cause of violence to society's negative view of women and she rejects violence, but in her own way, whether by breaking up or justifying a man's behavior.
Keywords: Violence; psychic experience; marriage; University women

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعد الموضوعات التي تتناول صلب حياة الإنسان وعلاقته بالآخر(الزوج – الشريك) ذات أهمية بالغة لا سيما أن الفرد في علاقته مع الآخر المكمل هي علاقة حوار ضمن علاقة مقدسة لا مثيل لها و هي الزواج. غير أن هذه العلاقة الزوجية تتعلق بالأدوار الزواجية التي يؤديها كل من الزوج و الزوجة و التي تخضع للعوامل الاجتماعية و الثقافية لكل مجتمع، غير أنه أصبح يكتنف العلاقة الزوجية اضطرابات أين أصبح العنف و الصراع عنوان تلك العلاقة حيث أن الثقافة الذكورية حصرت أدوار الرجل في السلطة و العنف.

فالعنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ أدّت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها" (إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة). و قد يكمن السبب الأساسي لهذا العنف في التمييز بين الجنسين المتجسّد في التربية وفي عادات المجتمع الذكوري ومفاهيمه وفي القراءة الخاطئة للتعاليم الدينية التي تحكم عدداً من القوانين والتشريعات.

1- الإشكالية:

إن عملية التواصل بين الزوجين تعد صمام الأمان الذي يضمن التماسك الداخلي لبنيان الأسرة ويمتن أواصر علاقات أفرادها بشكل كبير، مما ينعكس إيجابًا على الطمأنينة النفسية والسكينة الروحية بين الزوج(couple). فالحياة الزوجية باعتبارها علاقة فردية و علاقة بينشخصية يمكن أن تحمل في طياتها صراعات تخص الهوية.

فعلى مستوى علم نفس المجموعة الضيقة أو المحدودة، أوضح الباحثون على أنه يمكن إيجاد بعض الاستراتيجيات تقيم ما يعرف بالتناغم الزوجي، فالعلاقات الزوجية لا تقوم على العطاء والحب والتبادل والعيش المشترك والسلوك التعاوني فقط. ففي العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة ملامح متنوعة من السلوك العدواني ومن العنف تختلف في درجتها وشدتها وتكرارها. و أيضاً في آثارها من علاقة لأخرى وفقاً للظروف والبيئة والمحيط والثقافة التي تعيش فيها هذه العلاقة.

فظاهرة العنف ضد المرأة ليست ظاهرة حديثة وإنما يعود تاريخها إلى المجتمعات القديمة، وتعتبر ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل مكان وأينما وجدت وإن اختلفت أشكالها، فقد عرف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (قرار رقم 104/48) في مادته الأولى العنف ضد المرأة كالتالي: "يعني تعبير العنف ضد المرأة أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس و يترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان النفسي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".(ONU،1993).

وعلى الرغم من عالمية ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت العنف الزوجي ضد الزوجة تؤكد أن هذه الظاهرة تتأثر بالعديد من المتغيرات والتي من أهمها متغير المستوى التعليمي والاقتصادي للزوج(couple) و قد ذهب الكثير من الباحثين إلى البحث إلى تفسيرات علميّة لهذه الظاهرة و التي بيَّنت أن النظام الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والقيمي والثقافي والوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي، كلها عوامل تفسر هذه الظاهرة.

و يرى الاختصاصيون أن المرأة غالبا ما تكون الحلقة الأضعف، وقد ساعد على ذلك الهيمنة الذكورية التي أفرزتها العادات والتقاليد الموروثة والتي تنادي بأفضلية دور الرجل، و هذا ما أشارت إليه سيمون

دوبوفوار Simone de Beauvoir في كتابها الجنس الثاني (Simone de Beauvoir، 1973)حتى لو كان هذا على حساب شخص آخر هو المرأة.

فمبدأ الهيمنة قائم على تحكّم من يمسك بزمام السلطة، فالنظام الذكوري أو السيطرة الذكورية قد تعد نقطة ارتكاز للسلوك العنيف للرجل الذي يعمل على تدعيم وضعية الذكر المسيطر و توسيع قوته على المرأة فالعنف الزوجي يعد الذراع المسلح للسيطرة الذكورية، فلا يهم الشهادات أو الدخل أو الخبرة فاستعمال العنف لفرض الذات (Natasha Henry. 2010، ص 85)

ونظرا لأننا في مجتمع ينتشر فيه منطق العيب والسلطة الأبوسية ويحرم إفشاء الأسرار العائلية كجزء من الخصوصية الأسرية التي لا يجب أن يطلع عليها الآخرون، حتى ولو تضرر أحد أو بعض أفراد الأسرة من جراء ذلك خاصة المرأة، فموضوع العنف الزوجي يحاط بقدر كبير من التكتم والخصوصية ويعد طابو اجتماعي متجاهل من قبل الأغلبية، موجود و قائم في المجتمع الجزائري و هذا ما يمكن تفسير ندرة أو عدم وجود أبحاث تدرس وضعية المرأة الجزائرية بصفتها امرأة تتعرض للعنف الزوجي أو العنف الأسري.

فمن الدراسات القليلة التي تناولت العنف ضد المرأة في الجزائر دراسة التي قام بها المركز الوطني Crasc(http://www.femmesalgeriennes.gov.dz) تحت رعاية الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة سنة 2005-2006 في إطار مشروع محاربة العنف ضد المرأة حيث تم التطرق لمدى تفشي ظاهرة العنف في الجزائر و كذا أنواع العنف و أسبابه عبر مختلف الأوساط الحضرية/الريفية/ الا جتماعية/الاقتصادية.

فكل ذلك ناتج عن النظرة الدونية للمرأة، و هذه النظرة متفشية في كل المجتمعات الأبوسية، وبالتالي فهي التي تعتبر المرأة كائن من الدرجة الثانية، والتي تعتبر أن المرأة قاصرة، وأن المرأة ليس لها عقل تفكر به مهما بلغ مستواها التعليمي، وبالتالي فهي تستحق التأديب، فالعنف يُسلط على المرأة سواء في الأوساط المثقفة أو غير المثقفة لما لهذه النظرة من علاقة بالموروث الاجتماعي والثقافي فالعنف موروث ذكوري، والرجل يستشعر بهذه الفوقية، والإحساس بالتمايز هذا الذي كرسته فيه الأم سابقاً، فهو يرجع إلى تربية الأم بدرجة الأولى.

و بما أن الحياة الزوجية تحدد السلطة الرمزية للفرد، فالمرأة بإحرازها المستوى الثقافي المرتفع و كذا الاستقلالية الاقتصادية يمكن لها أن تتحرر من السيطرة الذكورية و يمكن لها مواجهة الضغط الاجتماعي الذي تعاني منه النساء بصفة عامة و النساء المطلقات على وجه الخصوص، و عليه فالمرأة التي تعاني من العنف الزوجي و التي تتمتع باستقلالية اقتصادية يمكن لها اتخاذ قرار الانفصال.

فمن هنا نطرح تساؤلا حول ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر فالعنف بحد ذاته لا يحتاج إلى تعريف، لكن هناك أنواع وأصناف من العنف ضد المرأة تتراوح بين العنف اللفظي، المعنوي العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف الاقتصادي، فأي عنف نعتبره أكثر انتشارا من الآخر عند ذوات المستوى التعليمي المرتفع (الزوجات الجامعيات)؟ و هل أن مستواها و ثقافتها يجعلانها في منأى عن العنف الزوجي؟ ثم ما هي الأسباب التي من شأنها أن تجعل الرجل يلجأ لاستعمال العنف؟ و هل يمثل النظام الأبوسي و التنشئة الاجتماعية نقطة ارتكاز لتبرير العنف؟ و هل المستوى التعليمي للمرأة علاقة ببقائها أو تركها للبيت الزوجية؟ و انطلاقا من التساؤلات العامة يمكن أن نخلص إلى التساؤلات المحددة التالية: كيف تقيّم الزوجة الجامعية المعنّفة زواجها؟ هل ترى أن السبب في العنف يعود للنظرة السلبية للمرأة في المجتمع؟ و هل تتقبل هذا العنف أم ترفضه؟

الفرضيات:

- تقيّم الزوجة الجامعية المعنّفة زواجها تقييما سلبيا.
- ترى الزوجة الجامعية المعنّفة أن السبب الرئيسي للعنف الممارس عليها النظرة السلبية للمرأة في المجتمع.
- لا تتقبل المرأة الجامعية العنف الممارس عليها من طرف زوجها.

2- **أهداف الدراسة:**

و تتمثل الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها إلى:

- محاولة معرفة أنواع العنف الزوجي الأكثر انتشارا.
- محاولة معرفة أسباب الكامنة وراء لجوء الزوج لاستعمال العنف
- محاولة معرفة إذا كانت الزوجة الجامعية في منأى عن العنف الزوجي.
- معرفة المساعي التي تقوم بها الزوجة الجامعية للقطيعة مع العنف أو أسباب السكوت و البقاء.

3- **أهمية الدراسة:**

- معرفة تأثير المستوى التعليمي للزوجة في نوع العنف الممارس عليها.
- التأكيد على أن المرأة مهما كان مستواها الثقافي تتقبل العنف من أجل المحافظة على الأسرة بناء على التنشئة الاجتماعية التي تربت عليها و أن مستقبلها يكون في الزواج و مكانتها كزوجة و أم.
- الإشارة إلى تأثير النظام الأبوسي في سيرورة الحياة الزوجية.

4- الدراسات السابقة:

الدراسات التي اهتمت بالعنف الزوجي عديدة على المستوى العربي و العالمي إننا نفتقد لمثل هذه الدراسات في الجزائر

1-4 دراسات جزائرية

- **دراسة** CRASC-MDCFCR 2006 الموسومة " العنف ضد النساء في الجزائر" (http://www.femmesalgeriennes.gov.dz)

الدراسة التي قام المركز الوطني للأبحاث الأتروبولوجية، الاجتماعية و الثقافية CRASC-MDCFCRتحت رعاية الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة سنة 2005-2006 في إطار مشروع محاربة العنف ضد المرأة حيث تهدف إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف ضد المرأة بأنواعه المختلفة في الجزائر و كذا أسبابه عبر مختلف الأوساط الحضرية/الريفية/ الا ج/الاقتصادية.

واشتملت عينة الدراسة على 13744 امرأة تراوحت أعمارهن من 16 عاماً فما فوق، من 66 بلدية موزعة على 16 ولاية (شمال، شرق، غرب وجنوب) و السؤال الذي تم طرحه "هل أنت ضحية عنف جسدي، لفظي أو نفسي؟ أكثر من نصف العينة صرحت بأنها تعرضت لنوع من العنف سواء لفظي، نفسي أو جسدي، أي 7423 من مجموع 13755 بنسبة 53.96 %من المجموع و أنواع العنف المصرح بها مقسم كما يلي:

- 824 امرأة قلن أنهن كن ضحايا العنف الجسدي أي 11.10% من المستجوبات.
- 3484 امرأة كن ضحايا العنف اللفظي أي 46.93%
- 3155 امرأة كن ضحايا العنف النفسي أي 41.96%

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن:

- النساء يتعرضن بشكل كبير للعنف اللفظي و النفسي، غير أنهم يتعرضن للعنف الجسدي بنسبة معتبرة 11.10%.
- كل أنواع العنف متواجدة في كل الفئات العمرية.
- النساء الماكثات في البيت أكثر عرضة للعنف الجسدي أي 7.2 %من مجموع 6706 امرأة ماكثة بالبيت، ثم الباحثات عن العمل بنسبة 5.9 % من مجموع 1496 و في المرتبة الثالثة النساء العاملات بنسبة 5.9 % من مجموع 2570 غير أنهن يتعرضن أكثر للعنف اللفظي 29.1 %

و ضمن نفس الدراسة، خلصت نورية بن غبريت (CRASC-MDCFCR 2006) إلى أن من أسباب عدم ترك المرأة للبيت الزوجي يعود إلى:

- الأسباب المادية و الاقتصادية هي أسباب حقيقية و يصعب التكفل بالمشاكل خاصة مشكل السكن، إيجاد عمل للمرأة.
- هذه العوامل مدعمة بعناصر ذات بعد نفسي شعوري (الحب، التعلق العاطفي و الجنسي..) و غير شعوري (قلق التخلي، سلوك سادي مازوشي..)
- بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية التي تربي المرأة على أنها مستقبلها يكون في الزواج و مكانتها كزوجة و أم أهم من مكانتها كفرد.
- نظرة المجتمع الدونية للمرأة المطلقة.
- الرغبة و محاولة تغيير سلوك الزوج

إلا أنها أشارت إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يمكن أن يشكل لها حماية من العنف الزوجي.

- **دراسة وعلي راضية الموسومة** "خلفيات العنف في المجتمع الجزائري" دون سنةhttp://www.aranthropos.com2010

فمن خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها راضية وعلي حول البحث على أهم خلفيات العنف على المرأة عامة ومن خلال قيامها بدراسة 20 حالة توصلت إلى النتائج التالية:

- إن المرأة الجزائرية يمارس عليها نوع من العنف الاجتماعي إما من طرف أحد الوالدين أو الإخوة الذكور و التي تعتبره كنوع من الحماية لها و بالتالي فإن المرأة تنساق إلى تقبله تلقائيا و هذا ما يجعل الكثير من النساء لا يبلغن على العنف المطبق عليهن من طرف أزواجهن لأنهن يعتبرن أن الزوج بضربهن بأنه يمارس أحد واجباته، و أن المرأة يجب أن تلبي حقوق الطاعة للزوج و إرضاء لعائلتها و سكوتها يعني حماية أسرته و أولادها من الضياع و التفكك لأن النظرة الدونية من طرف المجتمع لا توجه للرجل بقدر ما هي موجهة للمرأة ، وهذا ما استنتجته من دراستها لعشرون حالة.
- إن المرأة الجزائرية تسعى جاهدة في الحفاظ على ما اكتسبته خلال تنشئتها الاجتماعية و تلقينه لأولادها و خاصة لبناتها و انتهاجه كعرف اجتماعي.

وهذا ما يفسر عدم وجود إحصائيات دقيقة حول العنف الأسري، لأن أغلب النساء يعتبرن العنف المسلط عليهن من طرف الزوج أو الإخوة و حتى في أحيان كثيرة من طرف الأولاد بأنه عادي ولا يستحق التبليغ عنه، و لاعتباره عملا يحط من قيمتها وقيمة أسرتها.كما أن للتنشئة الاجتماعية دور أساسي في التنميط الجنسي لكل من الذكر و الأنثى ، حيث تحدد أنماط السلوك المختلفة باعتبارها نقل للثقافة و التراث والحضارة كما لها تأثير بالغ الأهمية في تحديد الجوانب المختلفة من الحياة والعلاقات الاجتماعية و المحافظة على العادات و التقاليد و التمسك بها.

4-2 دراسات عربية:

- **دراسة أمل سالم (2002)** الموسومة " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني"**:**(أمل محمود السيد و زينب عبد المحسن درويش (مؤتمر ماليزيا، 2007)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ومدى انتشار هذه الظاهرة، والأسباب الكامنة وراءها، وقد صممت الباحثة أداة تتضمن أنواع العنف الواقع على الزوجة (العنف الصحي – العنف الاجتماعي – العنف اللفظي – العنف الجسدي – العنف الجنسي) واشتملت عينة الدراسة على 300 زوجة من القطاعات المختلفة في الأردن (القطاع الريفي / الحضري / قطاع المخيمات).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي :

- تتعرض النساء في الأردن لجميع أشكال العنف؛ إلا أن العنف الاجتماعي من أكثر أشكال العنف انتشاراً إذ بلغت نسبته (56%) ويعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكثر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً إذ بلغت نسبتها من العينة الكلية (56.8%).
- يعد العنف اللفظي ثالث أشكال العنف شيوعاً بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبته من العينة الكلية (51%) ثم العنف الجنسي من العينة الكلية (48%) ثم العنف الجسدي من العينة الكلية (30%).
- وتتعرض المرأة للعنف في جميع المستويات الاجتماعية.
- ولم تتوصل وجود فروق دالة إحصائياً بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة. كما لم تتوصل عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة. وترى الباحثة أن المرأة تعمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهارة خوفاً من كلام الناس. المقاومة، 4.5% رفع الأمر للقضاء، 3.9% الشتم، 3.5% مبادلة العنف بالعنف.

- **دراسة سفيان أبو نجيلة (2006)** الموسومة " مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته بعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية"(أمل محمود السيد و زينب عبد المحسن درويش مرجع سابق)

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية و الديموغرافية والسياسية. وشملت عينة الدراسة 1265 زوجة تراوحت أعمارهن ما بين 13-55 عاماً من جميع محافظات قطاع غزة وقام الباحث بإعداد مقياس للعنف الزوجي الموجه للزوجة ويتكون من أربعة **مقاييس** فرعية وهى العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف المالي والاقتصادي. وتوصلت للنتائج التالية :

ينتشر العنف بشكل عام بنسبة 36.87% وعلى الأبعاد المختلفة للعينة الكلية، العنف النفسي 44.28% العنف الجنسي، 30.96%، العنف الجسدي 29.66%، العنف المالي والاقتصادي 29.05%.و توزعت نتائج الدراسة علي العينة كالتالي: الزوجات الأكثر تعليماً واللواتي يعملن، واللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات. ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمارهن عند الزواج، أو باختلاف أعمارهن الحالية. لم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية فى درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمار

أزواجهن. لا توجد علاقة بين تعرض الزوجة للعنف الزوجي وبين عدد الأبناء وصلة القرابة بالزوج، بالإضافة إلى فترة الزواج أو مدة الزواج. كلما ارتفع المستوى الاقتصادي كلما قل العنف الزوجي.

- **دراسة إحصائية ENVF 2009 بالمغرب الموسومة** "التحقيق الوطني حول انتشار العنف ضد المرأة: الحقيقة المغربية الحزينة" http://www.financenews.press.ma

كانت فترة التطبيق من جوان 2009 إلى جانفي 2011 و كانت العينة متكونة من 8300 امرأة اللاتي يتراوح أعمارهم بين 18 و 65 سنة حيث أن 62.8 % من النساء المغربيات تعرضن للعنف خلال السنة التي سبقت التحقيق. و كانت النتائج المتوصل إليها كالآتي:

- ينتشر العنف بشكل عام بنسبة 62.8% أما أنواع العنف المستعمل فكانت العنف النفسي 48.4% العنف الجنسي، 23%، العنف الجسدي 35.3%، العنف الاقتصادي 8.2%.
- العنف ضد المرأة ينتشر أكثر في الأوساط الحضرية
- في المجال المهني، نسبة انتشار العنف الجنسي عند النساء المطلقات 3 أضعاف بالنسبة للعازبات.
- بسبب البطالة، ترتفع نسب العنف بكل أشكاله.
- نسبة انتشار العنف الجسدي لدى النساء غير العاملات هي 140 % مقارنة بالنساء العاملات.

4-3 دراسات غربية:

- **دراسة إحصائية ENVEFF 2000 فرنسا الموسومة** "العنف ضد المرأة في فرنسا" 2000 (NatashaHenry. 2010، ص 104)

يعد التحقيق الوطني الإحصائي على العنف ضد المرأة في فرنسا (ENVEFF) المنجز خلال الفترة الممتدة من مارس إلى جويلية 2000 و المنشور في سنة 2001 الأول من نوعه و كانت العينة متكونة من 6970 امرأة اللاتي يتراوح أعمارهم بين 19 و 59 سنة. و قد تمت الدراسة عن طريق الهاتف وفق خصوصية شديدة و سرية تامة حيث تم تمرير استبيان خلال 45 دقيقة و لم يتم استعمال كلمات عنف أو اعتداء و تم الاكتفاء بذكر الأحداث و الأفعال. و تم تجميع المعلومات حسب الإطار الحياتي (الفضاء العام، العمل، البيت الزوجي) و حسب أنواع العنف الممارس و نكتفي بذكر نتائج العنف الزوجي فقط (n=5908) و هي موضحة كما يلي:

- فكانت العنف النفسي 34.5% العنف الجنسي، 0.9%، العنف الجسدي 2.5%، العنف اللفظي 4.2%.
- من خلاصاته أيضا أنه تم استخراج مؤشر كلي للعنف = 10 % من النساء اللواتي تعشن في البيت الزوجية، تصرحن بأنهن ضحايا للعنف الزوجي (Sophie Madoun & Gérard Lopez، 2007)
- النساء الأقل من سن 25 سنة هن الأكثر عرضة للعنف الزوجي.
- البطالة تساهم في رفع نسبى انتشار العنف الزوجي.

- **دراسة عن العنف وآثاره النفسية و الجسدية في السويد** (2001)

أجريت هذه الدراسة في السويد وأشارت إلى أن نسبة 11% من أصل (4771) امرأة مشاركة في البحث تعرضن للعنف من قبل الزوج أو الشريك الحالي خلال السنوات الأخيرة. وكان من نتائج البحث أيضاً:

- هناك نسبة مقدارها 7% منهن تعرضن للعنف الجسدي .
- وهناك نسبة 3% منهن تعرضن للعنف الجنسي .
- ثلث النساء المعنفات أشرن إلى أن العنف ضدهن كان يحدث أمام الأطفال.

أما بخصوص الآثار النفسية والجسمية للتعرض للعنف، فقد بينت الدراسة الحالية أن النساء المعنفات هن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض النفسية والجسمية من غير المعنفات. كما أن التهديد باستخدام العنف كان له دور أيضاً في التأثير على الحالة الجسمية والنفسية لهن فقد أشارت نسبة مقدارها 49% من المعنفات إلى أنهن يعانين من الصداع (كحالة مرض جسمي) ، وان هناك نسبة مقدارها 40% منهن يعانين من خوار القوى – الإجهاد والإرهاق- (كحالة نفسية).

وبصورة عامة أوضحت الدراسة إلى أن تأثر الحالة النفسية للمعنفات هو حوالي ضعف الحالة الجسدية، وكانت غالبية الآثار النفسية على شكل اكتئاب وتشنجات عضلية نتيجة للشد أو الضغط النفسي، كما أن ما نسبته 64% منهن قلن أن العنف ترك آثاراً سلبية عليهن. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى وجود أفكار انتحارية ومحاولات انتحار فعلية لدى النساء المعنفات ، حيث أشار 5% منهن إلى أنهن حاولن الانتحار فعلا بعد تعرضهن للعنف ، وأن 23% منهن لديهن أفكار انتحارية نتيجة لما تعرضن له من عنف.

4-4 تعقيب على الدراسات السابقة:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة تنتشر في كل الأوساط الاجتماعية و عليه يمكن إجمال نقاط الاتفاق في الدراسات السابقة بأنها:

- تناولت متغير العنف بكل أنواعه العنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف الاقتصادي، والعنف النفسي والعنف الجنسي.
- تناولت العينات التي درستها الدراسات السابقة المذكورة أعلاه كانت متوزعة على مختلف المجتمعات عربية وأوروبية و الجزائرية .
- تناولت الدراسات السابقة المعروضة منهج البحث المسحي والوصفي والتحليلي
- تراوحت أعمار أفراد العينات التي تناولتها الدراسات السابقة (أقل من 16 سنة -64 سنة).
- تناولت الدراسات السابقة متغير العنف كمتغير مستقل، ثم ما يرتبط به متغيرات أخرى كمتغيرات تابعة.

5- إجراءات الدراسة الميدانية

5-1منهج الدراسة:

المنهج المتبع هو المنهج الإكلينيكي، و تحديدا دراسة الحالة و هذا باستعمال الأدوات التالية :

المقابلة نصف موجهة

اختبار إسقاطي TAT

5-2 أدوات الدراسة

أ- **المقابلة النصف الموجهة:**

تعتبر المقابلة وسيلة مهمة في الدراسات الإكلينيكية فهي تقنية أساسية في جمع البيانات و اتخاذ القرارات لدى جميع التخصصات تقريبا (تيموتي. ج.بول، 2007، ص 249) . و تعرف المقابلة النصف الموجهة كنوع من أنواع المقابلات بأنها "تتخذ شكلا غير موجه فلا يتدخل الأخصائي النفساني أثناءها إلا عند الضرورة و يكتفي في معظم الأحيان بالاستماع إلى المفحوص دون أن يعطي أي تقييم معياري" (عطوف محمد ياسين، 1983، ص 400)

و عليه جاء اختيارنا لهذا النوع من المقابلات و التي احتوت على أربعة محاور هي:

- **المحور الأول**: الزواج يشمل 8 أسئلة تدور فكرته حول الزواج و أهدافه و مدى تحققها في الواقع و هل التكافؤ التعليمي ضروري أم لا.
- **المحور الثاني**: العلاقة الزوجية أو المعاش الزوجي و يشمل 7 أسئلة و الغرض منه معرفة مدى تغير العلاقة مع مرور الزمن و طريقة التحاور بينهما
- **المحور الثالث**: نشوء و أسباب العنف و يتكون من 9 أسئلة كيف ترى العنف الزوجي؟ و ماهي أسباب حدوثها؟
- **المحور الرابع**: آثار العنف الزوجي و القطيعة و يشمل 12 سؤال و الهدف منه معرفة تقييم الزوجة لحياتها الزوجية و آثار العنف عليها و ماهي أسباب استمرارها في الحياة الزوجية بالرغم من وجود العنف؟

ب- اختبار تفهم الموضوع

يعد اختبار تفهم الموضوع لـ موراي و مورجان من أكثر الاختبارات الإسقاطية شيوعا، إذ يستخدم على نطاق واسع في العيادات النفسية و في دراسة الشخصية و تفسير السلوك و هو يساعد على كشف بعض خصائص الشخصية من حاجات، صراعات، انفعالات و دوافع و نزعات مكبوتة (فيصل عباس، 1990، ص123). كلاسيكيا يتكون من 31 بطاقة، لكن الممارسين الحاليين يرون أنه يمكن استعمال من 10 إلى 12 بطاقة يختارها الفاحص حسب تصوراته للحالة. و هناك عدة أساليب في تحليل و تفسير الاختبار، فقد تم اختيار طريقة بيلاك لتفسير الاختبار لأن بعض جوانب من القصص يمكن أن تكون نوعا من التعبير أو الإدراك الذاتي أي أنها تتضمن عمليات دينامية لتفاعل الفرد مع بيئته و مع الآخرين و كذلك في تأثره بماضيه و حاضره و تطلعاته. و لهذا الغرض تم الاعتماد على بطاقة تفريغ بيلاك (Léopold BELLAK، 1960، ص 12) و التي تتضمن الموضوع الرئيسي للقصة، البطل الرئيسي، الحاجات الرئيسية للبطل، مفهوم العالم أو المحيط، العلاقات مع الآخر، الصراعات الحاملة لمعنى، طبيعة القلق، الدفاعات الأساسية المستعملة، تركيبة الأنا الأعلى و إدماج و قوة الأنا.

أما طريقة العمل فكانت بإجراء مقابلة نصف موجهة و اختبار TAT مع الحالات الخمس و قد تم التسجيل بعد موافقة الحالات. و قد تم اختيار 10 بطاقات تتماشى مع موضوع الدراسة و هي: 2، 3، 4، 10، 6GF، 7GF ، 8GF، 9GF ، 12F ، 13MF. و محتوى كل بطاقة يحمل مواضيع ظاهرة و إيحاءات كامنة ذات دلالات نفسية خاصة (SARP 01/1990)(GEOPSY.COM) و كانت التعليمة "شوفي هذه البطاقات و حاولي تتخيلي قصة و احكيها لي".

5-3 **عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من خمس حالات تم اختيارها باحترام المعايير التالية:

- وجوب أن تكون الزوجة ذات مستوى جامعي.
- تعرض الزوجة لأحد أنواع العنف.

الجدول رقم .(01): يوضح توزيع متغيري (السن، المستوى الدراسي، مدة الزواج، الوظيفة)

المجال العمري	العدد	المهنة	العدد
25- 30 سنة	1	موظفة	3
31-40 سنة	3	أستاذة جامعية	1
40 فما فوق	1	بدون مهنة	1
المستوى الدراسي	العدد	مدة الزواج	العدد

ليسانس	2	5	2
دكتوراه	1	10-5	1
ماجستير	1	20-10	1
مهندسة دولة	1	أكثر من 20	1

6 عرض النتائج و مناقشتها

6-1 دراسة الحالة الأولى

6-1-1 تحليل المقابلة النصف موجهة

تحليل المحور الأول: الزواج

كان زواج "إ" بعد قصة حب طويلة مرفوضة من قبل الجميع لعدم التوافق بينهما من حيث المستوى التعليمي و السن. حيث تعرفت على الزوج في مكان العمل باعتباره زميل لها. و رغم هذا الحب الجارف إلا أن الزواج لم يحقق لها الأهداف المنشودة لأن الزواج بالنسبة لها ضرورة نفسية أي تنشد الاستقرار النفسي الذي لم تجده في زواجها. فمن خلال ردود الحالة، فالزواج يمثل لها الاستقرار وهو مشروع فاشل بالنسبة لها لأنها لم تستطع أن تحقق ما كانت ترجوه. أما فيما يخص تأثير التكافؤ التعليمي في العلاقة الزوجية فإن الحالة لا تعتبره ضروريا في العلاقة و هذا لإعطاء تبريرات لاختيارها الشخصي الذي كان مرفوضا من قبل العائلة و المحيط، بل تؤكد أن الاختلاف في المستوى التعليمي يمكن تجاوزه و الاعتماد أكثر على الثقافة العامة.

المحور الثاني: العلاقة الزوجية أو المعاش الزوجي

كانت الحالة في وصفها للعلاقة التي جمعتها بزوجها متناقضة إلى حد بعيد، حيث تقول أن العلاقة لم تتغير و كانت جيدة إذا لم تكن هناك مشاكل، و قد يكون هذا راجع لعدم تقبلها لتغير العلاقة التي أرادتها مثالية.

أما فيما يخص التحاور، فإن الحالة تؤكد أن زوجها من النوع المتكتم فإنها هي التي تبادر الحديث، و قد يتحدثان عن أمور الحياة أو ما يشاهدانه على التلفزة. فطريقة التحاور بينهما تتميز بديكتاتورية الزوج فهو يفرض رأيه دوما دون الإصغاء لرأيها بتاتا و قد يكون هذا ضعفا منها لمواجهته و خوفا منه.

المحور الثالث: نشوء و أسباب العنف

بالنسبة للعنف الزوجي فإن الحالة تعتبره إهانة و لا يمكن تقبله و لا تعتبره بأي حال من الأحوال كجزء من الحياة الزوجية. فالحالة تعرضت لكل أنواع العنف حتى قبل الزواج، فالصراعات كانت كبيرة و أصبح يستعمل مباشرة العنف الجسدي دون المرور بالعنف النفسي و اللفظي اللذين كان يمارسهما قبل الزواج، مرجعة ذلك للحالة النفسية التي كان يمر بها و الضغط الذي تمارسه والدته عليه لأنها كانت معارضة شديدة لهذا الزواج.

فسبب العنف حسب الحالة هو اجتماعي فاللجوء إلى استعمال العنف ضد الزوجة بإيعاز من والدته و كذا النظرة الدونية للمرأة في المجتمع التي يمكن للرجل أن يؤدب المرأة من أجل فرض شخصيته و إحساسه بالنقص الناتج عن فارق المستوى و الدخل، فبسبب العنف الممارس عليها أصرت على الانفصال و لجأت للخلع.

المحور الرابع: آثار العنف الزوجي و القطيعة

فيما يخص إحساسها بالأمان، فإن الحالة تعطي لزوجها الأعذار و تبرر سلوكه بعدم القدرة على التحكم في النفس، فالزوج يعترض على كل شيء و يقوم بالاعتداء عليها فهو المسيطر و المتحكم في كل شيء مظهرا السلوك العدواني في كل سلوكياته اليومية.

فالحالة تؤكد أن كل زوجة يمكن أن تكون ضحية للعنف الزوجي، فلا المستوى التعليمي و لا الاقتصادي للمرأة يجعلانها في منأى عن العنف بالرغم من أنه بالنسبة لها إهانة للزوجة و اعتبار المرأة أدنى من الحيوان مرتبة. و تشير الحالة أنه لا يجب على الزوجة المعنفة إنكاره و التستر على الزوج مما يجعله يتمادى في ظلمه بالرغم من وجود أخريات يفضلن السكوت رغبة منهم في المحافظة على الأسرة و الأولاد و ليس لديهن مأوى كما أن المجتمع لا يقبل المرأة المطلقة.إلا أن الحالة أوضحت أن الزوجة المعنفة تصر على الانفصال و القطيعة في حالة عدم تحمل العيش معه.أما بخصوص معالجة ظاهرة العنف الزوجي، فإن الحالة تؤكد أن العلاج يبدأ من الشخص نفسه فعليه معالجة نفسه أولا كما أشارت أن هناك نساء من يقمن باستفزاز الزوج.

أما تقييمها لحياتها، فالحالة غير راضية عن الحياة التي تعيشها، فهي تؤكد عدم تحكمها في تصرفاتها، فالجميع يتدخل في اتخاذ القرارات بشأنها و بشأن ابنتها و بهذا فهي ترى أنها فشلت فشلا ذريعا في حياتها حيث لجأت إلى الخلع من أجل الانفصال عن الزوج خاصة بعد أن أصبحت ضحية عنف الحماة بالإضافة للزوج، إلا أنها اتخذت قرار الرجوع مرة أخرى للزوج و ذلك حسبها من أجل ابنتها و عدم حرمانها من الأب و لكنها تبقى مترددة في اتخاذ القرار المناسب في ظل رفض جميع أفراد الأسرة.

6-1-2 التحليل العام لاستجابة الحالة للاختبار:

- كانت استجابة الحالة للاختبار مقبولة نوعا ما فلم تظهر أية مقاومة تذكر.
- السرد القصصي كان مقتصرا فقط على موضوعين لا أكثر علاقتها مع الزوج و الضغوط الممارسة من طرف الحماة على الزوج.
- عدم وجود مقاومة للتغيير بل هناك خضوع تام للزوج مما يفسر صرامة الأنا الأعلى فالقيم الاجتماعية تفرض على المرأة الانصياع للزوج مهما تكون تصرفاته طائشة.
- الحاجة للتفاهم و الحب من طرف الزوج.
- تقدير سلبي للذات الذي تتلقاه من قبل الزوج.
- عدم الثقة بالزوج و شكها في خيانته لها بسبب الفارق السني بينهما مما يولد لديها غيرة كبيرة.
- أنا ضعيف لا يعمل على تغيير الوضع بمواجهة الزوج.
- الإحساس بالضعف و العجز.
- الإشارة في كثير من المواقع الحاجة الجنسية الشديدة يبدو أن لديها مشكلة بالعلاقة الجنسية و قد تكون سببا للعنف أو كنتيجة للعنف الممارس عليها.

6-1-3 التحليل العام للحالة:

تجربة "إ" مع الزواج تجربة سلبية على الرغم أنها كانت بعد قصة حب طويلة فزوجها يصغرها سنا و مستوى فالعلاقة كانت مرفوضة من قبل الجميع بالأخص والدته، و هو ما يظهر في أن الزواج لم يحقق لها أهدافها. فالحالة كانت تنشد الاستقرار النفسي و لكنها افتقدته. الاختلاف في المستوى العلمي و العمري بين الزوجين كان له الأثر الكبير في اختلال العلاقة الزوجية، بل قد يكون من الأسباب التي زادت من شدة التوتر بينهما. فالزوج الأقل مستوى تعليما يحس بالفرق بينهما مما ولد لديه إحساس بالنقص بتقييمه السلبي الدائم للزوجة. غير أن الحالة أظهرت غيرة كبيرة من خلال شكها في خيانة زوجها ربما لكبر سنها مقارنة

بالزوج مما جعلها ربما تفكر بهذه الطريقة القلقة من عامل السن و تأثيره على حياتها الزوجية بالرغم من المعاملة السيئة من قبل الزوج. فالعلاقة التي يمارسها الزوج هي علاقة سلطوية و خضوع تام له مما ولد لديها الخوف و إمكانية العقاب في حالة مخالفته و هذا ما يتوافق مع نص الفرضية الأولى.

أما فيما يتعلق بالأسباب المؤدية للعنف، فالحالة ترجع السبب الأساسي للعنف للتنشئة الاجتماعية في ظل تدخل الحماة المستمر في حياتها التي تعمل على التقليل من شأنها و نعتها بكل الأوصاف مما خلق لدى الحالة شعورا بالاضطهاد و هذا ما يتوافق مع نص الفرضية رقم 2.

هذه الوضعية المؤلمة جعلت الحالة لا تتقبل العنف الممارس عليها فهي أصبحت تشعر بالدونية عند تعرضها للعنف كأنها أدنى من الحيوان مرتبة مما أدى بها إلى طلب الخلع للتحرر من سيطرة الزوج العنيف بالرغم من النظرة السيئة للمجتمع للمرأة المطلقة و هذا ما جاء في نص الفرضية رقم 3 .

غير أنها تعاني من ضيق نفسي بسبب قرار العودة إليه، المرفوض من قبل الجميع،الذي ليس لديه أي مبرر سوى الحب المزعوم فهي حيلة دفاع نفسية لاشعورية لتبرير الفعل المقلق و تعزيز لثقتها بنفسها (حب مرضي).

6-2 دراسة الحالة الثانية

6-2-1 تحليل المقابلة النصف موجهة

تحليل المحور الأول: الزواج

"ب" حاصلة على ليسانس حقوق، حسبها كان الزواج بطريقة تقليدية و تم التعرف على الزوج عن طريق صديقة لها. فكان اختيار الزوج تم بطريقة عقلانية فهو مهندس دولة و تم الزواج بعد الانتهاء من الدراسة.

فالزواج بالنسبة للحالة يمثل نصف الدين مما يكمل نصفها الآخر و يكملها، فهو ضرورة اجتماعية ترمي إلى التكاثر و ترابط الأسر و تجديد العلاقات و كذا ضرورة بيولوجية بالمحافظة على النسل غير أنها ترددت في الجانب النفسي مما يبين أنها تعاني و لم تحقق السعادة المرجوة.

فالحالة ترى أن من أهداف الزواج الراحة من العزوبية و إنجاب الأطفال و تربيتهم تربية صالحة و هو ما تحقق حيث رزقت بطفل إلا أنها لم تعش السعادة و الراحة النفسية التي تنشدها لوجود المشاكل و سوء التفاهم بينهما و كذا حرمانها من الحرية التي كانت تتمتع بها من قبل الارتباط فهي تحن لأيام الدراسة و علاقاتها مع صديقاتها.

أما يخص التكافؤ التعليمي في العلاقة الزوجية فالحالة تعتبره ضروري و يجب أن يتوفر في الزوج لتسهيل عملية التفاهم و التواصل بينهما للتخطيط لتسيير الحياة الأسرية و مواجهة المشاكل.

المحور الثاني: العلاقة الزوجية

تقول "ب" أن تطور العلاقة بمرور الزمن تغيرت، في البداية كانت أكثر حميمية ثم شهدت خلافات و مناوشات، فالعلاقة غير مستقرة بسبب المشاكل التي عاشها الزوج.

أما فيما يخص التحاور بينهما، فمواضيع الحوار تدور حول أمور الدنيا إلا أنها أحيانا ترفض الحديث لزوجها لعدم استعدادها لذلك نظرا لكثرة مشاغلها و عدم تقديره للأعمال التي تقوم بها. أما بخصوص اتخاذ القرارات فالحالة تؤكد ديكتاتورية زوجها فهو يفرض رأيه بصورة مطلقة و لا يأخذ برأيها بحجة أن الزوجة يجب عليها طاعة الزوج حتى تبقى معززة و مكرمة و لا تتعرض إلى أي عنف.

المحور الثالث: نشوء و أسباب العنف

تعتبر "ب" أنه من الطبيعي التفاهم على كل شيء مع الزوج قبل الزواج و التعرف أكثر خلال مرحلة الخطوبة حتى لا تتفاقم المشاكل التي تؤدي حسبها إلى العنف الزوجي ثم إلى استحالة المواصلة و إهمال البيت و الطلاق جراء عدم سماع الكلمة الطيبة من الزوج.

فلا يمكن اعتبار العنف الزوجي كجزء من الحياة الزوجية لأنه يؤدي حتما إلى خلل في العلاقة و نسفها من الوجود.

و في تعليقها لأنواع العنف التي تعرضت إليه، تؤكد الحالة أنها تعرضت لجميع أنواع العنف النفسي، اللفظي و كذا الجسدي و مجرد التذكر و التفكير يولد لها مشاعر الإهانة. فالزوج استعمل الأنواع الثلاث من سب و إهانة حتى أمام والديه ظنا منه أن الزوجة قد قللت من شأنه متحججا أنها سبب هذا العنف و هي التي دفعته إلى ذلك بعدم تقديره و الرد عليه خاصة عند وقوع المشاحنات خصوصا عندما يقلل من قيمتها.

أما فيما يخص إمكانية تحول العنف النفسي إلى عنف جسدي، فإن الحالة تؤكد باعتبارها عايشت الأنواع الثلاث أن هناك تصاعد في العنف يبدأ من العنف النفسي ثم العنف اللفظي إلا أنها لا ترفض هذا العنف كمبدأ و لكنها ترفض أن يكون على مرأى من والديه، و عند مناقشة الزوج يلجأ إلى العنف الجسدي لإظهار سيطرته و عندها يتم استعمال الأنواع الثلاث في نفس اللحظة.

أما فيما يتعلق بأسباب العنف، ترد الحالة ذلك إلى القلق و الحالة النفسية و بإيعاز من أمه و التي تحرضه أنه يجب أنه لا يجب ترك المرأة تتحكم بالرغم من أنها كانت ضحية للعنف الزوجي، فالموروث الثقافي و التنشئة الاجتماعية هي السبب الرئيسي في لجوء الزوج للعنف لبسط نفوذه و سيطرته على الزوجة.

فهذا ما يثير في نفسية الحالة التي تؤكد أنها من جراء العنف الممارس عليها حيث كل ما درسته ذهب أدراج العنف الممارس لكنها تمني النفس باسترجاع ما فاتها.

المحور الرابع: آثار العنف الزوجي و القطيعة

تعتبر "ب" أن الزواج أثر سلبا على هواياتها فالمسؤولية حرمتها من ذلك فلم تعد لديها اتصالات بأصدقائها بسبب حرمانها من وسيلة الاتصال، فبعد الزواج سحبت منها شريحة الهاتف التي أخذتها أخته مما يشير إلى وجود صراعات عائلية غير ظاهرة.

بالنسبة للحالة فإن كل امرأة ليست في منأى عن العنف مهما كان مستواها التعليمي، فالزوج يلجأ لاستعمال العنف لتخويفها و للسيطرة و التحكم فيها. فالمرأة المعنفة تشعر بانعدام إنسانيتها، فالحالة تؤكد أن تعرضها للعنف يجعلها عند مستوى الصفر و تعتبر نفسها أنها وسيلة لمتعة الزوج فقط، فالعنف أفقدها قيمتها و لكنها لا تستطيع البوح به لأنه لا يمكن لأحد أن يقلل من وطأة العنف بل بالعكس فبحسب الحالة فإن المجتمع سيزيد طينة بلة و تصبح المرأة ضحية أخرى للعنف الاجتماعي.

غير أنها تؤكد أنه يمكن التسامح مع الزوج المعنف لأن المرأة "حنينة" و متسامحة و هذا من أجل الحفاظ على الأسرة لأننا نعيش في مجتمع ذكوري يجب على المرأة أن تصبر بالرغم من المآسي التي تعيشها فهو لا يرحم المرأة المطلقة و يوجه لها أصابع الاتهام بأنها هي سبب العنف الذي تتعرض إليه إلا في حالة إعادة زواجه من أخرى.

أما بخصوص معالجة ظاهرة العنف الزوجي، فإن الحالة تؤكد أنه يجب على المرأة مجاراة زوجها في كل أقواله و أفعاله و تطيعه طاعة عمياء حتى لا تتعرض للعنف.

أما تقييمها لحياتها، فالحالة تشير أن حياتها بدأت تتحسن لأنها مرت بأوقات عصيبة و فكرت حتى في الطلاق و تراجعت لعدم حصولها على منصب عمل، فهي ما زالت تعاني من العنف النفسي و اللفظي اللذين اعتبرتهما الآن كجزء من حياتها اليومية.

6-2-2 التحليل العام لاستجابة الحالة للاختبار:

تجاوبت الحالة بكل سهولة فجاءت استجاباتها على شكل وصفي و تعاملت مع كل البطاقات بنفس الطريقة إلا البطاقة رقم 2 التي أطالت فيها النظر و قامت بإعطاء وصف شامل. و ما يمكن استخلاصه من استجابة الحالة ما يلي:

- إعطاء قيمة للعلم.
- عدم الرضا عن الحياة المعاشة.
- الخوف من عامل الزمن.
- تقدير سلبي للذات.
- الإحساس بالإحباط مع العجز عن التغيير.
- لم يظهر المستوى التعليمي في تقييم الذات

6-2-2 التحليل العام للحالة

يبدو من ردود الحالة أنها تعيش حياة زوجية غير راضية عليها لأنها لم تتمكن من تحقيق ذاتها فالزواج حرمها من ذلك. فالحالة كانت تعاني من عنف أسري أي كانت ضحية لعنف الأب فكان الزواج بالنسبة لها المخرج الوحيد لتطليق العزوبية إلا أنها أضحت ضحية من جديد لعنف الزوج الذي يلجأ إليه لإبراز رجولته أمامها و الاستخفاف بآرائها و عدم مشاورتها بحجة أن الزوجة يجب عليها الانصياع لأوامر الزوج دون مناقشته وإلا وجب تأديبها بالرغم من تعليمه الجامعي فالزوج يتسم بالاستبداد و رفض النقد و الحوار و هي من سمات النظام الأبوسي مما يبين أن تجربة الزواج تجربة مريرة و هذا ما يتطابق مع نص الفرضية 1.

هذه الوضعية أدت بالحالة إلى قناعة مفادها أن أسباب العنف الزوجي ذات أبعاد ثقافية اجتماعية ترجع أساسا للتنشئة الاجتماعية فالزوج جامعي غير أنه ما زال متمسكا بالامتيازات التي تقرها الثقافة الأبوسية دون احترام و تقدير لمستواها التعليمي وهذا ما يتطابق مع نص الفرضية رقم 2 .

فالحالة أصيبت بإحباط شديد و فكرت بجدية في الطلاق إلا أنها تراجعت في آخر الأمر لاعتمادها على الزوج في إعالتها هي و ابنها (لا تعمل حاليا) و بالتالي رضخت و تقبلت الوضع و لكنها في الوقت نفسه لديها قلق فقدان الزوج بالرغم من النظرة السلبية للزوج فهي لا يمكنها الاستغناء عليه بوصفه ضروري من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية متمنية أن يتغير و هذا ما يتوافق مع الفرضية رقم3.

فمن ردود أفعالها و استجاباتها تحس الحالة دائما بعدم الرضا عن الواقع المعاش و البحث الدائم عن السعادة المفقودة غير أننا نلمس خضوع تام و خوف شديد من مواجهته و لا توجد أي رغبة في تغيير الأوضاع حيث أنها أشارت أنها دائما تؤيد آراءه دون مناقشة و كأننا أمام امرأة غير متعلمة.

6-3 دراسة الحالة الثالثة

6-3-1 تحليل المقابلة النصف موجهة

تحليل المحور الأول: الزواج

"ز" تعمل في السلك الطبي، تزوجت منذ أكثر من عشرين سنة، و كان زواجها عن حب حيث تعرفت على الزوج في الجامعة، و تم الزواج بعد استكماله لدراساته العليا. فالزواج بالنسبة للحالة هو تكوين أسرة

و إنجاب الأطفال فهو ضرورة اجتماعية و بيولوجية أكثر منها نفسية. فالمرأة بحسب الحالة يجب أن تتزوج في المجتمع لأن الزواج و الإنجاب هما العنصران اللذان يحددان مكانتها في المجتمع.
فالحالة تعتبر الزواج المكان الأنسب للاستمتاع، فالزوج هو السند الذي تعتمد عليه. فأهداف الزواج عندها هي إنجاب الأطفال بالدرجة الأولى و تكوين الأسرة و زواجها حقق لها ذلك و هي تقر أن الزواج لم يحرمها من تحقيق ذاتها.
بالنسبة للتكافؤ التعليمي بين الزوجين فهي ترى أنه ضروري من شأنه أن يوجد مجالا للتحاور و التفاهم مع الزوج و مع الأولاد لاحقا.

تحليل المحور الثاني: العلاقة الزوجية

في تقييمها للعلاقة الزوجية تؤكد الحالة أنها تغيرت، حيث كانت في الأول تعتمد أكثر على الحب و لكن بمرور الزمن أصبحت عشرة و مع مجيء الأطفال قل التجاذب و أصبحت أكثر روتينية. فهما يتحدثان في كل المواضيع لأن الحالة تؤكد أن التواصل و التحاور من شأنه أن يوثق أكثر العلاقة، غير أنها أحيانا ترفض الحديث إليه لتجنب النقاش. فالحالة تشير إلى أن زوجها يتبع استراتيجيات لفرض رأيه بإقناعها دون استعمال القوة مؤكدة أن الزوج هو من يتخذ القرارات في البيت غير أنه يؤيد اقتراحاتها مما يوحي إلى تواجد تناقض في طريقة التحاور.

تحليل المحور الثالث: نشوء و أسباب العنف

تعتبر الحالة العنف الزوجي ضعف و نذالة من الرجل، فلا يمكن اعتباره كجزء من الحياة الزوجية بالعكس فيجب أن يكون البيت الزوجي مملوء بالحب لا بالعنف. أما العنف الذي تعرضت له و مازالت تتعرض له فهو العنف اللفظي فهو يسب و يتلفظ بكلمات تقلل من قيمتها فعند حدوث المشاحنات تقر أنها تعمل على زيادة حالة التوتر لأنه يعمل على استفزازها. بحسب الحالة يمكن للعنف النفسي أن يتحول إلى عنف جسدي إلى أنها ترجع حدوثه إلى استعداد الرجل للقيام بالعنف كما أن للزوجة دور في استفزازه كما للعادات و التقاليد دور في تكريس العنف لأن استعماله يثبت به رجولته و سيطرته. فالمرأة مهما كان مستواها التعليمي فهي عرضة لأن تكون ضحية من ضحايا العنف لأن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري يتسامح مع الزوج المعنف مما يجعل الزوج يأخذ في التمادي و التجرؤ أكثر فأكثر لإثبات أنه يمتلك السلطة والأهمية وعدم محاولتها تغييره يجعله يستمر في ظلمه.

تحليل المحور الرابع: آثار العنف و القطيعة

فالحالة عند تعرضها للعنف تشعر بإهانة و آسى تصل بها إلى حد كره الزوج مما يستوجب حسبها إنكار العنف الذي تتعرض إليه لأنه يقلل من قيمتها و ترى أنه لا فائدة من إعلام الآخرين به لأنه ليس باستطاعتهم تغيير أو فعل أي شيء. إلا أن الحالة ترى أنه يمكن مسامحة الزوج المعنف لأنها لا زالت تكن له مشاعر الحب بالرغم من وجود العنف، فهي تؤكد أن المرأة تحرص على استمرار الحياة الزوجية بالرغم من وجود العنف لأننا نعيش في مجتمع يرفض المرأة المطلقة و ينظر إليها نظرة سلبية، فالمرأة تعمل من أجل المحافظة على مكانتها في المجتمع و كذلك من أجل أطفالها. فالمرأة تلجأ للقطيعة في حالة استحالة العيش مع الزوج و اختفاء كل مشاعر الحب اتجاهه فمقومات الزواج عند الحالة هو الجانب العاطفي من العلاقة.
أما بخصوص معالجة ظاهرة العنف فالحالة ترى أنه يجب معرفة السبب الحقيقي لحدوثه كما تشير أنه بالإمكان الذهاب إلى أخصائي نفسي بالرغم من نظرتها الخاطئة له و هو ما يجسد التصور الخاطئ لمهنة

الأخصائي النفسي في المجتمع و الذي لا يمكن إفشاء أسرار الحياة الحميمية للزوج لأي طرف ثالث و الاحتفاظ بالسر لنفسها.

أما تقييمها لحياتها فالحالة تشير إلى أنها راضية على العموم على حياتها نظرا لأن المشاكل قد قلت بالنسبة للسنوات الأولى من الزواج غير أنه في حالة حدوث مشاحنات فالعنف اللفظي دائما في الواجهة.

6-3-2 التحليل العام لاستجابة الحالة للاختبار:

تجاوبت معنا الحالة بكل سهولة عند إجراء الاختبار، فاستجاباتها كانت وصفية أكثر منها سرد قصصي إلا أننا سجلنا نوع من المقاومة في استجابتها للبطاقة رقم 9GF التي أطالت فيها النظر، و يمكن استخلاص من استجابتها النقاط التالية:

- الحاجة لتحقيق الذات و الشعور بالإحباط لعدم رضاها عن حياتها الحالية.
- وجود عوامل المنافسة الخارجية و رفض للسلطة الخارجية.
- قلق التخلي و الإحساس بالوحدة.
- الحاجة للحب و التفاهم.
- أنا متصلب نوعا ما للحفاظ على الزوج مهما كانت الأخطاء المرتكبة.
- الإحساس بالضعف و الدونية.
- البحث عن مساندة الآخر و على الاعتراف بالجميل.

6-3-3 التحليل العام للحالة

من خلال المقابلات و نتائج الاختبار فإن الحالة تزوجت عن حب مما يبين استثمارها في الجانب العاطفي للحياة و الذي افتقدته بمرور السنين حتى الحاجات الأساسية. فمكتسباتها من الزواج هي مكتسبات اجتماعية فأهداف الزواج بالنسبة لها تكوين أسرة و إنجاب الأطفال دون الحديث بإسهاب عن الحاجات العاطفية مما يكرس الدور التقليدي للمرأة و تحديد مكانتها اجتماعيا. فكل تبريراتها متعلقة بردة فعل المجتمع بالرغم من مستواها التعليمي الجامعي.

فتقييمها لحياتها الزوجية تقييم إيجابي نوعا ما لأنها حققت ما كانت تصبو إليه و هو تكوين أسرة. فمظهر العلاقة الإيجابي يخفي معاناتها النفسية جراء العنف الممارس عليها حيث أنها أكدت أنها تحس بالكره اتجاه الزوج العنيف الذي يلجأ لاستعمال العنف اللفظي بالأخص لإبراز شخصيته و التقليل من قيمتها و من هنا يمكن أن نستنتج أن أسباب العنف الزوجي بالنسبة للحالة ذات أبعاد ثقافية اجتماعية التي تكرس نظرة المجتمع السلبية للمرأة بالرغم من المستوى التعليمي العالي و هذا ما يتطابق مع الفرضية رقم 2.

من خلال معطيات الحالة، يمكن أن نستنتج أنها تقبلت العنف الممارس عليها مبررة ذلك بالحفاظ على أطفالها و كذا تجنبا لوصمة الطلاق و تمسكها بالبيت الزوجية تفاديا لنظرة المجتمع الدونية للمرأة المطلقة و المحافظة على مكانتها الاجتماعية التي لا تعترف بالمرأة إلا زوجة و أما و هذا ما يتوافق مع الفرضية رقم3.

6-4 دراسة الحالة الرابعة

6-4-1 تحليل المقابلة النصف موجهة

تحليل المحور الأول: الزواج

"ح" أستاذة جامعية، تزوجت بعد قصة حب، حيث كان الزوج هو الساعي للتعرف عليها فبعد فترة 8 أشهر من التعارف تقدم إلى خطبتها. فالزواج بالنسبة لها هو مشاركة كل طرف للآخر في كل مناحي

الحياة حيث مع مرور الزمن يعد ضرورة نفسية و اجتماعية أكثر منها بيولوجية، ففي بداية العلاقة الزوجية كان الجانب البيولوجي هو السائد و لكن بمرور السنون تغيرت وجهة نظر الحالة و أصبحت تنظر للزواج على أساس ضرورة اجتماعية تمكنها من تكوين أسرة. فأهداف الزواج تنحصر عندها في الإنجاب الذي يحدد مكانتها اجتماعيا و الذي تحقق غير أنها تشير بأنه دائما هناك تذبذبات في مستوى العلاقة بينهما مستويات عليا عند وجود تناغم و أخرى منخفضة عند وجود مشاكل و صراعات، فالزوج لم يحرمها من تحقيق ذاتها إلا أنها تجد المشاكل مع عائلة الزوج.

بخصوص التكافؤ الثقافي بين الزوجين إن الحالة ترى أنه جد ضروري في الحياة الزوجية لتسهيل التواصل و التفاهم غير أنها تشير إلى وجود أناس مثقفون غير أنهم لا يفهمون إشارة إلى زوجها الذي يقزم كل أعمالها بما فيها أبحاثها العلمية.

تحليل المحور الثاني: العلاقة الزوجية

و عن تقييم لتطور العلاقة الزوجية جاء ردها بأن العلاقة عرفت تغيرا، في الأول كان الحب ثم تم استبداله بالعشرة فالجاذبية بدأت تقل غير أنها ترجع سبب هذا التغير لعوامل خارجية عن الزوج المتمثلة في عائلته. فمواضيع الحوار بينهما تدور عن كيفية إمضاء كل واحد ليومه فهي تؤكد أنها عندما تلتقي زوجها تقدم له تقريرا شاملا بمعنى نشرة أخبار تفتقد للتفاعل فهو مجرد سرد خاصة أن الزوج من النوع المتكتم الذي يتحدث عن عمله فقط.

فالحالة تبحث دائما على التواصل مع الزوج غير أنها متناقصة، ففي سؤالها عن مصارحة الزوج بمشاعرها أجابت بالإيجاب و أنها تصارحه بكل ما يختلج في صدرها من أحاسيس دون لف أو دوران حسب تعبيرها إلا أنها ترفض التحدث إليه إذا اقتضى الأمر لأيام.

فطريقة التحاور بينهما تتم حسبها بطريقة ديمقراطية فهو لا يفرض رأيه و لا يتدخل في شؤونها إلا في ملبسها عند زيارة أهله فهو يعطي أهمية قصوى لرأي عائلته و هذا ما يزيد من تعكير الجو بينهما و يسبب المشاكل في ظل تسلط الحماة و تدخلها في حياتهما الزوجية.

تحليل المحور الثالث: نشوء و أسباب العنف

بخصوص العنف الزوجي فإن الحالة ترى أن العنف الجسدي احتقار للمرأة غير أنها تؤكد أن هناك نساء يتقبلن العنف بالرغم من أنه ليس حتميا عليهن أن تعشنه، مشيرة إلى وجود درجات للعنف فالمرأة يمكن أن تتحمل العنف النفسي و اللفظي و لكن إذا تم اللجوء للعنف الجسدي أو الجنسي فإنه يستحيل الاستمرار لانعدام التوافق مما يؤدي إلى زوال الزوج.

أما بخصوص العنف الذي تعرضت له، فهي مبدئيا تلغي العنف الجسدي و الجنسي فهما حسبها سبب الانفصال إن وجدوا. أما العنف الاقتصادي فهي متناقضة نوعا ما فتشير الحالة في الأول أن زوجها ذكي في أخذ أموالها ثم تشير أن ذلك يتم بإرادتها دون استعمال العنف من طرفه فهي تساهم في مصاريف البيت إلا أن زوجها يستنزف مدخولها بطريقة غير مباشرة . إلا أنها تقر بأنها ضحية للعنف النفسي بشكل دائم لأنه لا يعطي أي قيمة لأعمالها بما في ذلك دراساتها العليا و يصفها دائما بالخربشة علما بأن الحالة تحضر للحصول على درجة دكتوراه.

من خلال ردود الحالة، يبدو أنها هي من تعمل على زيادة التوتر في حالة وقوع مشاحنات، غير أنها تؤكد أن العنف النفسي لا يمكنه أن يتحول إلى عنف جسدي باعتبار أن لكل نوع خصائصه. أما بخصوص أسباب حدوثه فالحالة ترجعه بصفة عامة أنه استعراض للقوة لأن الرجل نشأ منذ صغره على أن له حق

فعل أي شيء، له حق ضرب أخته و بالتالي عندما يكبر يقوم بتحويل على زوجته فيقوم بالاعتداء عليها لأنه يعد حقا من حقوقه.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للزوجة و علاقته بزيادة التوتر أو انخفاضه، فإن الحالة أشارت أن المستوى يمكن أن يساعد في تحديد الأوقات التي يجب فيه التحدث أو الصمت إلا أنها أجزمت أن زوجها لا يمكنه العيش مع زوجة غير متعلمة. و لتفادي المشاكل و المشاجرات فزوجها يخرج و يتركها تصرخ لوحدها و هذا العمل لا تستسيغه الحالة و تعتبره قلة احترام لها.

المحور الرابع: آثار العنف الزوجي و القطيعة

فيما يتعلق بالإحساس بالأمن مع الزوج، فإن الحالة ترى أنه في بداية زواجها كانت تحس بنوع من الأمن مع زوجها، لكن مع وجود المشاكل بدأ يتضاءل و ينقص الشعور به لأن زوجها يسمع لآراء الآخرين و خاصة عائلته مما ولد لديها شعور بالتذمر و أن آراؤه يستمدها من الغير.

بالنسبة لممارسة هواياتها و اتصالها بأصدقائها فهي لا تعاني من هذا الجانب باعتبار أصدقائها القدامى أصبحوا زملاء لها في العمل فالحالة لا تقوم الآن بهواياتها ليس لأن زوجها حرمها بل بسبب المسؤوليات الجديدة.

تبقى تؤكد الحالة أن كل امرأة يمكن أن تكون ضحية للعنف الزوجي بغض النظر عن مستواها العلمي. فهي تحس بعدم احترامها من طرف الزوج عند تعرضها للعنف، غير أنها تشير أن المرأة دائما تنكر تعرضها للعنف حتى لا تحس بالاحتقار و تبقي على مكانتها و كرامتها في المجتمع لأن كشف تعرضها له يشكل فضيحة بالنسبة لها.

أما في ردها عن إمكانية التسامح مع الزوج العنيف، فالحالة ترى أنه يمكن التسامح معه بحسب العنف الممارس، فالمرأة يمكنها التغاضي عن العنف النفسي و اللفظي لكن عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي و الجسدي فيجب عدم التسامح على الإطلاق.

أما فيما يخص الأسباب التي تجعل المرأة تحرص على الاستمرار بالرغم من العنف الممارس عليها، فالحالة تؤكد أن السبب الوحيد هم الأطفال أي تعمل كل ما في وسعها من أجل المحافظة على استقرار الأسرة و عدم تشريد الأطفال و أشارت إلى نظرة المجتمع الدونية للمرأة المطلقة (نقعد باش ما نرجعش مطلقة)، إلا أنه يمكن للزوجة اتخاذ قرار القطيعة في حالة عدم وجود أطفال فالقطيعة تكون أسهل عندما تكون الزوجة عاملة.

بالنسبة للحالة فإن معالجة ظاهرة العنف الزوجي تكون بتغيير ذهنيات كل الجزائريين أو بالأحرى الأغلبية، فالسبب ذو بعد ثقافي ناتج عن التنشئة الاجتماعية، غير أنها أشارت إلى إلزامية زيارة طبيب نفساني.

و في تقييمها لحياتها الزوجية التي مر عليها عقد من الزمن، تشير الحالة أنها حققت ما كانت تصبو إليه و هو الإنجاب أي الالتزام بالدور التقليدي للمرأة بغض النظر من المستوى التعليمي المتحصل عليه و أنها ما زالت تعاني من العنف النفسي بصفة دائمة.

6-4-2 التحليل العام لاستجابة الحالة للاختبار:

كانت استجابة الحالة للاختبار مقبولة لحد ما، غير أن البطاقة رقم 12 F أثارت عندها موقف سلبي من الحماة التي تعتبرها أنها السبب في كل مشاكلها و يمكن تلخيص استجاباتها في النقاط التالية:

- انطباع سلبي للمحيط و عدم رضاها عن الواقع المعاش.
- إظهار قيمة العلم.

- تدني صورة الذات و خضوع تام لسيطرة الحماة.
- إصرار الحالة على التعبير عن التقدير السلبي الذي تتلقاه من الشريك.
- الحاجة لتقدير الآخر.
- الحاجة للحب و احتواء الزوج

6-4-3 التحليل العام للحالة

بالنسبة للحالة تم زواجها عن حب غير أنها ترى حاليا أن الزواج ضرورة اجتماعية تتمثل في تكوين أسرة مما يجعلها تكتسب مكانة اجتماعية فالحالة تولي أهمية كبيرة لنظرة المجتمع.

و نظرا لمعطيات الحياة التي يعيشها الزوج و في ظل استمرار تدخل الأهل في حياتهما الأسرية، فالحماة تمارس ضغوطا مستمرة على الزوج و تؤثر على مواقفه بل تتدخل في شؤونهم الخاصة الشيء الذي ترفضه الحالة مما ولد لديها شعورا بالاضطهاد و عدم الأمان مع الزوج مما انجر عنه تقييما سلبيا لحياتها الزوجية و سببا في المشاكل التي تعانيها و هذا ما يتوافق مع الفرضية رقم1.

و ما يمكن استنتاجه من استجابة الحالة، أنها افتقدت حرارة الحب بينهما فالتواصل بينهما لا يتعدى تقديم تقرير مفصل كما جاء على لسان الحالة من أجل البحث عن مكانة لها في العلاقة الزوجية، فالزوج لا يقدر لا مستواها التعليمي و يعتبر تخصصها (لغة فرنسية) على أنه خربشات لا يرقى للمستوى المطلوب (الزوج خريج المدرسة العليا للتجارة) و لا المجهودات المبذولة غير أنها تحاول دائما رفض هذه الوضعية و رغبتها في التغيير، غير أن الزوج يلجأ أحيانا إلى استراتيجيات لتفادي الاصطدام حيث أن الزوجة تلجأ أحيانا إلى عدم الحديث إليه إطلاقا أو إلى مواجهة الزوج،الذي يخرج من البيت لتفادي المواجهة ، فمكسبها الوحيد من هذه العلاقة هو إنجاب الأطفال الذي يعد هدفا تقليديا لا يعكس المستوى التعليمي و طموحات الحالة.

منظور الحالة لسبب العنف منظور اجتماعي، يلجأ إليه الزوج من أجل إبراز قوته و سيطرته. فالطفل يربى منذ الصغر على حق استعمال العنف مع أخته. و لهذا فإنها ترى أن التنشئة الاجتماعية السبب الرئيسي للعنف الممارس على المرأة حيث أن الثقافة الذكورية حصرت أدوار الرجل في العنف و السلطة و هذا ما يتوافق مع نص الفرضية 2.

و ما ظهر كذلك من معطيات الحالة أن جميع أهدافها منحصرة في الجانب الاجتماعي و الشخصي فهي تؤدي بامتياز الدور ذو البعد البيولوجي الذي أقرته الثقافة الأبوسية. يبدو من استجابات الحالة أنها رضخت و تقبلت العنف للمحافظة على أسرتها و كذا تفاديا لنظرة المجتمع الدونية للمطلقة و هذا ما جاء في الفرضية.

6-5 دراسة الحالة الخامسة

6-5-1 تحليل المقابلة النصف موجهة

تحليل المحور الأول: الزواج

زواج "س" كان بتدبير عائلي بحت على أساس أن هناك تعارف بين الأولياء، فتم الزواج بطريقة تقليدية. فالزواج بالنسبة للحالة هو واجب ديني يجب القيام به و تشير على أن الزواج هو ضرورة اجتماعية و نفسية أكثر منها بيولوجية بالرغم أنها تحب الأولاد. فهدفها الوحيد من الزواج هو تكوين أسرة إلا أنه لم يستمر بسبب اصطدامها بزوج عنيف منذ الليلة الأولى. فالزواج كان تجربة سيئة للحالة و لم تستطع أن تحقق ذاتها من خلال المحافظة على الأسرة بحسب تعبيرها.

أما فيما يخص ضرورة التكافؤ الثقافي بين الزوجين، فإن الحالة و استنادا لواقعها ترى أن التكافؤ الثقافي غير مهم في العلاقة الزوجية فالدراسة كانت بالنسبة للزوج من أجل الشهادة فقط و ليس من أجل التكوين النفسي فالرجل في الأخير يبحث عن جسد للمتعة و إشباع غرائزه.

تحليل المحور الثاني: العلاقة الزوجية

في تقييمها لتطور علاقتهما بمرور الزمن، تقول الحالة أنها لم تتغير أي مثلما بدأت بطريقة بشعة انتهت بطريقة أبشع. أما فيما يخص تحاورهما، فتشير أن الأحاديث تدور حول أمور مختلفة مصرحة أنها لا تصارح زوجها بمشاعرها و ترفض الحديث إليه بحجة عدم وجود تفاهم و تواصل بينهما. في تعليقها على الاستراتيجيات المتبعة لفرض رأيه فإن الحالة تأكد أنه دائما يسعى لمعارضتها باستعمال العنف اللفظي (يقوم بشتمها) فهو ديكتاتوري في اتخاذ القرارات و كأنها محاولة لإثبات الذات بحجة أن الحالة امرأة و هي ناقصة عقلا و دينا و ما يؤكد ذلك استقالته من مسؤولياته فهو لا يهتم لا بالبيت، و لا الزوجة و لا حتى الابن و كل شيء على عاتق الحالة.

تحليل المحور الثالث: نشوء و أسباب العنف

بالنسبة للحالة، فالعنف الزوجي يمثل أقصى حدود الجهل، و لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال كجزء من الحياة الزوجية و لا بد من رفضه غير أنها تشير إلى أنها تقبلته على مضض في وقت من الأوقات من أجل الحفاظ على أسرتها. فالحالة قد تعرضت لكل أشكال العنف اللفظي، النفسي، الجسدي و حتى الجنسي لكنها لم ترد الكلام عنه بسبب الخجل و الإهانة التي تحس بها.

و في ردها بخصوص إمكانية تحول العنف النفسي للعنف الجسدي فالحالة أشارت إلى أن كل عنف له مميزات و كل رجل يستعمل العنف الذي يحقق له رغباته، لكن بالتجربة التي مرت بها تؤكد الحالة أن العنف الجسدي دائما يرافقه العنف النفسي و كذا اللفظي.

في تحديد الأسباب المؤدية للعنف بدأت الحالة بسبب الإحساس بالنقص و عدم الرضا النفسي لأن زوجها دائما يتعمد استعمال العنف من أجل فرض رأيه ثم أضافت الغيرة و ضعف الشخصية مؤكدة أن ضعف الشخصية هو السبب الرئيسي للجوء لاستعمال العنف غير أنها تشير أن السبب ذو بعد ثقافي اجتماعي يتعلق بالتنشئة الاجتماعية و كذا عدم الرضا النفسي.و تعترف الحالة أن مستواها الجامعي و تخصصها في علم النفس ساعدها كثيرا في تجاوز الأزمة و الخروج من الدوامة التي كانت تعيش فيها بأقل الأضرار.

تحليل المحور الرابع: آثار العنف الزوجي و القطيعة

نظرا للوضعية التي عاشتها الحالة فهي لم تحس يوما بالأمان مع الزوج لدرجة أنها لا تنام إلا إذا كان غائبا عن المنزل مما أجبرها على ترك جميع هواياتها فمعاملات الزوج السيئة لها أفقدها معنى الحياة. فحسب رأيها أي امرأة يمكن أن تكون ضحية للعنف الزوجي مهما بلغ مستواها التعليمي فالزوجة الجامعية ليست في منأى عن ذلك. المستوى التعليمي ليس له أي علاقة مع الحياة الزوجية فالرجل الجزائري يتزوج المرأة لإشباع رغباته فنظرته لها على أنها جسد يستمتع بها فلا فرق بين الأمية و المتعلمة و ما عانته منه الحالة فزوجها جامعي إلا أنه يحط من قيمة المرأة وفقا لتنشئته الاجتماعية التي ترى أن دور المرأة هو إرضاء الزوج. فالحالة تشعر بإحباط نفسي، تستعمل مصطلحات دقيقة نظرا لتخصصها، و تؤكد أن المرأة تنكر تعرضها للعنف لإحساسها بالاحتقار و لأن المجتمع متسامح مع الزوج العنيف و كذا نتيجة لتربيتها و للعادات و التقاليد التي لا تسمح للمرأة بمعارضة زوجها و إلا تصبح منبوذة في نظر المجتمع الذي يرفض المرأة المطلقة و عليه لا يمكنها البوح بالعنف الممارس ضدها، فالطلاق يعد من الممنوعات لذا نجد المرأة

تتسامح مع الزوج العنيف و تتقبل العنف الجسدي، اللفظي و النفسي إلا أنها تثور عندما يتعلق بالعنف الجنسي الذي يعد سببا لطلاق الحالة التي لم تتمكن من تقبله.

أما بخصوص معالجة ظاهرة العنف، فالحالة تقترح تغيير الذهنيات لأن المجتمع يتسامح مع العنف و يعطي تبريرات لسلوك الأزواج و يقبل بالعلاقة غير المتوازنة بين الرجل و المرأة و بالتالي استحالة تغييره مع الجيل الحالي و لا بد من إعادة تنشئة الأطفال على مبدأ احترام الجميع بغض النظر عن جنسه.

و عن تقييمها لحياتها الحالية، فالحالة تؤكد أنها ليست راضية كونها امرأة مطلقة و لم تستطع المحافظة على أسرتها، فالطلاق شيء سلبي في حياتها و هي تعمل من أجل التكيف مع وضعها الجديد خاصة مع نظرة المجتمع الدونية للمطلقة و تربي ابنها على احترام الجميع مؤكدة أنها لا يمكنها إعادة الارتباط بزوجها مهما كانت الظروف لأن العنف نابع من تنشئته الاجتماعية.

6-5-2 التحليل العام لاستجابة الحالة للاختبار:

لم تردد الحالة بالرغم من اختصاصها في علم النفس المدرسي حيث لم يسبق لها أن تعاملت مع اختبارات إسقاطيه غير أننا نسجل شح في وصف بعض البطاقات، و من استجاباتها يمكن أن نذكر ما يلي:

- الإدراك بفقدان الشريك.
- الحاجة للحب الوالدي.
- الإحساس بالاضطهاد
- تقدير سلبي للذات.
- تدني صورة الذات و الخضوع لسلطة خارجية.
- قلق و خوف من المستقبل خاصة بعد طلاقها.

6-5-2 التحليل العام للحالة

تجربة الحالة مع الزواج تجربة مريرة حيث لم تذق طعم السعادة منذ ارتباطها الذي تم بتدبير عائلي، حيث اصطدمت بزوج شعاره العنف مما خلق لديها شعور بعدم الأمان معه فلا وجود للغة تفاهم بينهما منذ الأيام الأولى للزواج. فالحالة لم تحقق هدفها المنشود في تكوين أسرة و المحافظة عليها، فأهداف الزواج بالنسبة لها تكمن في الجانب الاجتماعي فقط و أن الحاجات العاطفية في العلاقة الزوجية افتقدتها، و أن الزواج حرمها من تحقيق ذاتها و من هنا يمكن أن نستنتج التقييم السلبي لزواجها و هذا ما يتطابق مع الفرضية رقم1.

ما ظهر كذلك من خلال معطيات الحالة التكافؤ الثقافي بين الزوجين غير مهم بسبب تجربتها مع الزوج الجامعي الذي ما زالت نظرته للمرأة على أنها كائن ضعيف (النساء ناقصات عقلا و دينا) مما يستوجب اللجوء للعنف من أجل تأديبهن، فالمرأة رهينة الرجل خاصة و أن التربية التي تلقاها في صغره مفاده أن استعمال العنف مظهر من مظاهر إبراز الرجولة لإحساسه بضعف شخصيته. (ما يتوافق مع الفرضية رقم 2)

فبالرغم من التنازلات التي قدمتها الحالة من أجل الحفاظ على أسرتها بعدم مواجهة الزوج و العمل على خفض التوتر و عدم الدخول معه في صراعات إلا أنه تمادى في أفعاله مما زادها إحساسا بقلة قيمتها و تقدير ذاتها. فالحالة تقبلت العنف في البداية غير أنها انتفضت و طلبت الخلع عندما أضحى يمارس العنف في أبشع صوره (العنف الجنسي) مما استوجب حسب الحالة تقبل نظرة المجتمع الدونية للمرأة المطلقة و الضغوط السلبية الخارجية و لا الخضوع للعنف الجنسي (تحقق الفرضية3).

7- التحليل العام للحالات

تم اختيار خمس نماذج لزوجات جامعيات يعانين من العنف الزوجي و كان الهدف محاولة معرفة مدى تقبل الزوجة الجامعية للعنف و تقييمها لحياتها الزوجية، و تم استنتاج ما يلي:

الزواج كان بالنسبة للحالات الخمس ضرورة شخصية (إنجاب الأطفال) و اجتماعية من أجل كسب مكانة في المجتمع و هذا ما يتوافق مع دور الزواج و الإنجاب في تحديد مكانة المرأة غير أنهن اصطدمن بوجود معوقات للحيلولة دون الاستمتاع بالزواج حيث افتقدن للغة التواصل و تم اللجوء للعنف بدل التعبير بطريقة سلمية عن الحاجات الأساسية مما ولد لديهن إحباطا من خلال التقييم السلبي لحياة الزوجية و افرز مشاعر سلبية اتجاه العلاقة الزوجية، لكن بنسب متفاوتة و هذا ما جاء مطابقا لنص الفرضية رقم 01.

الأهداف المنشودة من الزواج كانت ذات منظور اجتماعي ديني دون إبراز البعد العاطفي للزواج حيث أن الحالات يرفضن الاعتراف بالحاجات العاطفية و الجنسية في العلاقة الزوجية غير أنهن أبدين حاجة للتفاهم.

ثلاث حالات من الخمس يرين أن التكافؤ الثقافي بين الزوجين ضروري لتسهيل عملية التفاهم و التواصل. غير أن الحالتين الأخرتين لا يريان ذلك، فواحدة لتبرير اختيار زوجها الأقل مستوى منها و الأخرى لمعاملة الزوج السيئة لها.

بخصوص أنواع العنف الذي تعرضت له الحالات أنفسهن، فقد كشفت الإجابات عن وجود ثلاثة أشكال رئيسية و أهم هذه الأشكال على الإطلاق العنف النفسي و اللفظي و بدرجة أقل العنف الجسدي و الاقتصادي، مما ولد لديهن الشعور بالقلق و الإحساس بالدونية والعجز مما أدى إلى تكوين نظرة سلبية عن الذات.

الحالات الخمس يرجعن السبب الأساسي للعنف للتنشئة الاجتماعية التي تكرس التمييز في التربية بين الجنسين و يلجأ الزوج لاستعمال العنف لإبراز رجولته و سيطرته على زوجته و لشعوره بالنقص كما قالت إحدى الحالات وهذا تأكيدا لما ورد في نص الفرضية رقم 2.

بالرغم من المستوى التعليمي الجامعي للحالات، فهن مازلن يتبعن الثقافة الأبوسية بمجرد الحديث عن الأسرة، الزواج و الطلاق. فالمرأة لا قيمة لها إلا بتقييم الرجل لها أي أن تكون مقبولة من قبل الرجل و المجتمع و بالتالي يتقبلن العنف للمحافظة على المكانة الاجتماعية و تفادي التوصيم بلقب المطلقة، و هذا حال ثلاث حالات من الخمس تأكيدا لما جاء في نص الفرضية رقم 3.

صمت الحالات وعدم بوحهن عن العنف الممارس عليهن مرده تجنب الفضيحة، و الخوف من العار أو صدمة الطلاق، فوصمة العار من الطلاق هذه لها الأثر الأكبر على النساء وخاصة وأن هذا العار لن يطالها وحدها وإنما سيطال العائلة بأكملها، وتفضل المرأة في مجتمعنا الموت على أن تكون سببا في جلب العار لأهلها حتى ولو كان هذا على حساب حياتها وحياة أطفالها و كذا عدم تمكن الآخرين من مساعدتهن لأنهن يعتبرهن سبب العنف الزوجي.

حالتان لجأتا للخلع لعدم تمكنهما من احتمال العنف الممارس عليهما ، غير أن إحدى الحالتين قررت العودة للزوج بالرغم من رفض الجميع في الزواج الأول و كذا عند اتخاذ قرار العودة لفارق السن و المستوى بينهما مبررة ذلك بعد حرمان ابنتها من أبيها.

انطلاقا من دراسة الحالات يمكن أن نستنتج العديد من المعطيات قد تنطبق على عينة الدراسة كما يمكن أن تكون مؤشر عام لوضع المجتمع.

تركيز الدراسة على الزوجة الجامعية أظهر رغم مستواها التعليمي أنها ليست في منأى عن العنف الزوجي فقد كشفت معظم الدراسات المذكورة آنفا أن هناك فروقا واضحة في نسب الزوجات المعنفات عند أخذ مستوى التعليم بالحسبان و يبدو أن أعلى نسبة من النساء المعنفات تقع بين من حصلن على مستوى متواضع من التعليم ، كما تراجعت هذه النسبة بشكل محسوس بين من حصلن على التعليم الجامعي إذ لم تتجاوز النسبة % 27 من العينة، مما يدل على التأثيرات الإيجابية التي يعمل من خلالها التعليم على تعديل الاتجاهات وأنماط السلوك، وتوفير خيارات وبدائل عديدة قائمة على الحوار والتفاوض والتراضي والإقناع كأساليب في بناء العلاقات الاجتماعية .وبالرغم من هذه الاختلافات في علاقة مستوى التعليم بالتعرض للعنف، فإن هذه النتائج لا تدل على وجود ارتباط أكيد بين مستوى تعليم الزوجة وفرص تعرضها للعنف يرقى إلى مستوى الدلالة الإحصائية .و هو ما يدل على أن العنف ظاهرة عامة تطال كل النساء دون استثناء، كما أكدت نتائج معظم الدراسات التي كشفت انتشار الظاهرة بين كل الفئات الاجتماعية، رغم وجود بعض الفروق البسيطة . لعل هذا يعني أن مستوى تعليم الزوجين قد يقلل من الظاهرة لكن لا يلغيها تماما.

فهنا يمكن أن نقول أن مستوى تعليم الزوجة قد يقلل من الظاهرة لكن لا يلغيها تماما و هذا ما توصلت إليه كذلك نورية بن غبريت (CRASC-MDCFCR 2006) في دراستها عن انتشار ظاهرة العنف في الجزائر حيث أشارت إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يمكن أن يشكل لها حماية فقط من العنف الزوجي و ليس ضمانا لعدم التعرض.

كما توصل سفيان أبو نجيلة إلى نفس النتيجة في دراسته حيث أن الزوجات الأكثر تعليماً و اللواتي يعملن، و اللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات.

و يمكن الإشارة إلى أن العنف النفسي و اللفظي الأكثر استعمالا من قبل الأزواج و هذا ما يتطابق مع أغلبية الدراسات المذكورة سابقا (في الجزائر العنف اللفظي 46.93% و العنف النفسي 96.41%، المغرب العنف النفسي 48.4%، في غزة العنف النفسي 44.28%، في فرنسا العنف النفسي 5.34%..)

قد يعود اللجوء للعنف الزوجي لأسباب عدة، قد تكون التنشئة الاجتماعية التي تكرس نظرة المجتمع الدونية للمرأة السبب الرئيسي مثلما أشارت إليه الحالات، فللتنشئة الاجتماعية دورا أساسيا في التنميط الجنسي لكل من الذكر و الأنثى حيث تحدد أنماط السلوك المختلفة و بالتالي تعطي حق اللجوء لاستعمال العنف كنوع لإبراز رجولته و سلطته و هذا ما أكدته راضية واعلي في دراستها بخصوص خلفيات العنف في المجتمع الجزائري.

الزوجة الجامعية تعمل من أجل القيام بدورها التقليدي و كذا الدور الحديث للمحافظة على تماسك الأسرة لكسب النظرة الإيجابية للمجتمع في ظل الثقافة الأبوسية السائدة التي لا تعترف بوضع المرأة إلا من خلال كونها زوجة و أم، فالطلاق يعد عقابا للمرأة إن هي خرقت جدار الصمت. فالمحافظة على العادات و القيم الثقافية الموروثة بالتمسك و الإصرار على مواصلة الحياة الزوجية تلعب دورا كبيرا في تقبلها للعنف الواقع عليها برفضها توصيم الطلاق و سكوتها عن العنف الممارس عليها لحماية أسرتها و أولادها من الضياع و التفكك لأن نظرة الدونية من طرف المجتمع لا توجه للرجل بقدر ماهي موجهة للمرأة مثلما توصلت إليه نورية بن غبريت (CRASC-MDCFCR 2006) و كذا الدراسة التي قامت بها أمل سالم في المجتمع الأردني حيث توصلت أن المرأة تعمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهارة خوفاً من كلام الناس.

و أخيرا، تبرز نتائج الدراسة أن الآثار المترتبة عن العنف الزوجي تبدو متنوعة ومتعددة وعلى درجة من العمق بحيث تعجز الألفاظ عن التعبير عنه فإن أهم شيء هو الجرح العميق الذي تتركه تلك الآثار في نفوس الزوجات مما يؤثر بصفة مباشرة عليهن، على الأسرة و على العلاقات الزوجية كما توصلت إليه دراسة هبة على حسن حيث خلصت الباحثة إلى أن الإساءة بكل أشكالها تؤدى إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والاكتئاب والإحساس بالدونية والعجز مما يدفعها لتكوين صيغة معرفية سلبية نحو ذاتها والآخرين وخاصة الزوج ونحو أسرتها ومستقبلها مما يؤدى إلى زيادة اضطراب شخصيتها بتكرار تعرضها للإساءة. وقد خلصت الباحثة إلى أن الاضطرابات الشخصية سابقة للإساءة.

خاتمة:

تعد الأسرة اللبنة الاجتماعية الأولى التي توفر الأمن و الأمان للزوجة، فوجود المرأة في تشكيل الوجود الإنساني كان من أجل إدخال البهجة و الفرح، فهي مصدر السعادة والأنس في نفس الرجل فهي التي تأتي بالبهجة والإشباع ولهذا كانت الحياة الزوجية أقدس العلاقات الإنسانية على وجه الأرض وكان واجب احترام هذه العلاقة.

لكن، أصبح البيت الزوجي أخطر فضاء للعديد من الزوجات بالرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة من الناحية العلمية و الاقتصادية، ما زالت تعاني من تعنيف الرجل لها، فطبيعة العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل لازالت تحكمها الثقافة الأبوسية التي أعطت السلطة المطلقة للرجل لفرض سلطانه على المرأة التي يجب عليها الخضوع من أجل المحافظة على الأسرة و مكانتها اجتماعيا.

فظاهرة العنف الزوجي منتشرة بين النساء دون تمييز فهن عرضة للعنف الزوجي، غير أن هناك تفاوتا بين ذوات المستويات العليا و المستويات الدنيا مثلما أكدته الدراسات المذكورة آنفا، حيث يقل التعرض عند اللاتي لديهن مستوى علمي عالي.

و قد حاولت هذه الدراسة الكشف على أن كل امرأة يمكن أن تكون ضحية للعنف الزوجي مهما كان المستوى التعليمي المتحصل عليه، فالزوجة الجامعية ليست في منأى عن العنف الزوجي. فالمستوى التعليمي للمرأة لم يحد من استفحال هذه الظاهرة لأن العنف ضد المرأة له جذور ثقافية عميقة، تعود بالأساس للتنشئة الاجتماعية حيث يكرس التمييز بين الجنسين في التربية وفي عادات المجتمع الذكوري ومفاهيمه وفي القراءة الخاطئة للتعاليم الدينية.

فالعلاقة الزوجية تفقد قيمتها و دورها في تحقيق الإشباع العاطفي و توفير الأمن النفسي جراء لجوء الرجل للعنف من أجل الحفاظ على الامتيازات التي تمنحها السلطة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوسي. فالثقافة السائدة توجب على المرأة التحمل و تلزمها الصمت و عدم التبليغ حفاظا على المكانة الاجتماعية و تجنبا للفضيحة مما شكل جدار الصمت الذي تتقوقع وراءه رافضة حتى الإفصاح عنه، وفي حال خرق الجدار، تجد المرأة الضحية نفسها أمام مجتمع ينظر للمرأة المطلقة نظرة دونية.

فالمرأة مهما كان مستواها التعليمي تبقى حبيسة الثقافة الأبوسية التقليدية و نظرة المجتمع لها فهي تتحمل غالباً كل ما يقع عليها من عنف زوجي للمحافظة على المكانة "المحترمة" في المجتمع، مما يصعّب عليها مقاومة العنف المُمارس مما يشعرها بالفشل الذريع الذي وصل إليه أهم مشروع لها في الحياة.

فالآثار المترتبة عن العنف تصبح مصدر معاناة نفسية وحرج كبير للزوجة مما يزيد من شعورها بالأسى والحزن والظلم. هذا الشعور الذي قد يكون وراء وقوعها فريسة لحالات عصبية أو أزمات نفسية حادة. و حتى لا يتحول البيت الزوجي من كونه الملاذ الآمن إلى جحيم لا يطاق بالنسبة للزوجة يجب أن

يتعلم كل فرد في المجتمع كيف يتعامل مع الآخر ضمن احترام متبادل دون اللجوء لوسائل أخرى من أجل تعويض الإحباط و عدم الإشباع العاطفي.

المراجع

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة ، ص 24. موقع اليونيفيم على الشبكة العنكبوتية،www.unifem.org

الإعلان العالمي (1993) بشأن القضاء على العنف ضد المرأة القرار رقم 104/48 الصادر عن إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة.

أمل محمود السيد و زينب عبد المحسن درويش (2007)،*علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزوجي*، بحث شاركت به الباحثة في المؤتمر العالمي عن وضع المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصر – حقائق و آفاق - الجامعة الإسلامية العالمية بكوالالمبور ، ماليزيا خلال الفترة من 14-16 اغسطس 2007 http://uqu.edu.sa/page/ar/104935

تيموتي. ج.بول (2007)، *علم النفس الاكلينيكي*، ترجمة فوزي شاكر طعيمة داود، حنان لطفي زين الدين، ، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن،ط1.

عباس فيصل (1990)، *أساليب دراسة الشخصية- التكتيكات الإسقاطية*، دار الفكر اللبناني، بيروت،

عطوف محمد ياسين (1983)،علم النفس العيادي، دار العلم، لبنان.

وعلي راضية، *خلفيات العنف في المجتمع الجزائري*، http://www.aranthropos.com

Beauvoir, de S. (1973). *Le deuxième sexe* . T1 & T2. Editions Gallimard.

BELLAK, Léopold. (1960). *Guide pour l’interprétation du TAT*. Traduction centre de psychologie appliquée. ED . CPA . Paris.

Benghabrit-Remaoun, Nouria. *Violences dans l’espace privé ou le couple dans la tourmente*. http://www.femmesalgeriennes.gov.dz/IMG/pdf/Enquete_prevalence_.pdf

Promouvoir l’égalité entre les hommes et les femmes dans la région euro-méditerranéenne (2008-2011) Analyse de la Situation : Algérie, 2009-2010 Programme financé par la Commission Européenne http://www.euromedgenderequality.org/image/file/Analyse%20de%20la%20situation/Situation%20Analysis_Report_Algeria.pdf

Enquête nationale sur la Prévalence de la violence à l'égard des femmes : *La triste réalité marocaine ! .* (2011). http://www.financenews.press.ma/portail/index.php?/Societe/enquete-nationale-sur-la-prevalence-de-la-violence-a-legard-des-femmes-la-triste-realite-marocaine.html.

GEOPSY.COM .*Psychologie interculturelle et psychothérapie*. TAT. Notions développées.

Henry, Natasha. (2010). *Frapper n’est pas aimer, enquête sur les violences conjugales en France*. Editions Denoël.

Madoun, Sophie, & Gérard, Lopez. (2007), *ABC de la victimologie, pour une reconstruction définitive*. Editions Grancher.
PSYCHOLOGIE (1990). *Revue officielle de la SARP, le T.A.T Aujourd'hui en Algérie*, Alger. N°01. 1990